منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إحاطة موجزة حول

جزيرة جرينلاند "Greenland":

بين الموارد الاستراتيجية والتحولات الجيوسياسية في أسواق الطاقة

إعداد

ماجد عامر

خبير اقتصادي- الإدارة الاقتصادية

جزيرة جرينلاند "Greenland":
بين الموارد الاستراتيجية والتحولات الجيوسياسية في أسواق الطاقة

تكتسب جزيرة جرينلاند[1] التابعة لمملكة الدنمارك، أهمية متزايدة في أسواق الطاقة العالمية، بفضل ما تزخر به من كميات كبيرة جداً من المعادن الأرضية النادرة والاستراتيجية، مثل الجرافيت والنحاس والنيكل والزنك والكوبالت، اللازمة لتقنيات تحولات الطاقة، بما في ذلك بطاريات الليثيوم أيون والألواح الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح وشبكات الكهرباء والسيارات الكهربائية. وتشير تقديرات المسح الجيولوجي الدنماركي إلى أن جزيرة جرينلاند تحتوي على 36.1 مليون طن من المعادن الأرضية النادرة والاستراتيجية. في حين تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأميركية أن نحو 1.5 مليون طن منها قابلة للاستخراج اقتصادياً، حيث يوجد 37 من أصل 60 معدن تصنفها الولايات المتحدة كمعادن حرجة، فضلاً عن وجود نحو 7% من المياه العذبة العالمية في صفائحها الجليدية.

وقد اجتذبت تلك الموارد المعدنية اهتماماً عالمياً متزايداً، عقب إعلان الرئيس الأمريكي عن رغبته في الاستحواذ على هذه الجزيرة الواقعة في القطب الشمالي، على الرغم من كونها غير مستغله إلى حد كبير، وذلك بسبب الظروف البيئية القاسية ونقص البنية التحتية والعوائق التنظيمية والتحديات اللوجستية والهندسية الكبيرة الناجمة عن مساحة الجزيرة الشاسعة، فهي أكبر جزيرة في العالم بمساحة تتجاوز 2.17 مليون كيلومتر مربع، وهي أكبر من مملكة الدنمارك نفسها بنحو 50 مرة، تُغطي نحو 80% من مساحتها طبقة جليد دائمة، وتُصنف كثاني أكبر كتلة جليدية في العالم بعد قارة أنتاركتيكا، مما يستلزم استثمارات ضخمة.

[1] تتمتع جزيرة جرينلاند بالحكم الذاتي مُنذ يونيو 2009، وتم نقل صلاحيات استغلال الموارد المعدنية إليها اعتباراً من يناير 2010، مع مشاركة الدنمارك كشريك متساوي في السياسات الخارجية المتعلقة بذلك.

ويُعد منجم "Kvanefjeld" الواقع في جزيرة جرينلاند أحد أهم المشـــروعات غير المطورة على مســتوى العالم، حيث يمتلك إمكانات هائلة ليصــبح مورداً أســاســياً للمعادن الأرضــية النادرة – لا ســيما مجموعة "المعادن المغناطيســية" (neodymium، praseodymium، terbium، dysprosium) اللازمة لتقنيات الطاقة المتجددة ومحركات الســيارات الكهربائية والهواتف الذكية، وتشير التقديرات إلى أن هذا المنجم يحتوي على احتياطيات كبيرة من الموارد المعدنية تكفي لتشغيله لمدة تزيد عن 37 عاماً. وفي حال المضـــي قدماً في المشـــروع، ســيصـــبح منجم "Kvanefjeld" أحد أكبر مصـــادر المعادن النادرة في العالم، وخامس أكبر منجم لليورانيوم. ولكن في المقابل، يواجه هذا المشروع تحدياً رئيسياً، يتمثل في قانون برلمان جرينلاند رقم "20" الصادر في ديسمبر 2021، والذي يحظر التنقيب عن أي مورد معدني أو اســتكشــافه أو اســتغلاله إذا تجاوز متوســط محتوى اليورانيوم فيه 100 جزء في المليون، وهو ما يقل عن تركيز اليورانيوم المختلط بالعناصـر الأرضـية النادرة في منجم "Kvanefjeld" البالغ حوالي 360 جزء في المليون. هذا وتجدُر الإشـارة إلى إقرار جزيرة جرينلاند لقانون المناجم الجديد (Mining Act) الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2024، ويُعد الإطار التشـريعي الأسـاسـي لأنشـطة الاسـتكشـاف والتنقيب والاسـتخراج للموارد المعدنية في الجزيرة، ويســتبدل هذا القانون الأنظمة الســابقة بإجراءات أكثر وضـــوح وشـــفافية لمنح رخص الاســتكشـــاف والاســـتغلال، مع تقليص البيروقراطية دون الإخلال بمتطلبات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، التي أصـبحت شـرطاً أسـاسـياً قبل أي ترخيص نهائي. كما يشـدد القانون على تسـجيل الشـــركات محلياً، وتعزيز مشـــاركة العمالة والموردين من داخل الجزيرة، وربط عائدات التعدين بأهداف التنمية الاقتصادية طويلة المدى وتقليص الاعتماد على دعم الدنمارك.

وتُعاني جزيرة جرينلاند من قيود تتعلق بطبيعة مواردها المالية الحكومية في قطاع التعدين، حيث تعتمد بشكل كبير على الدنمارك التي تُقدم دعم سنوي للجزيرة يبلغ حوالي 511 مليون دولار[2] ، أي ما يُمثل نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لجزيرة جرينلاند، مما يدفعها إلى الاعتماد كلياً على شـركات خاصـة من دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأستراليا،

[2] يُخصـــم من الدعم الســـنوي المالي الذي تقدمه الدنمارك لجزيرة جرينلاند نصـــف قيمة أي إيرادات تعدين تتجاوز حوالي 11 مليون دولار ســـنوياً، وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي وجني الفوائد الاقتصادية.

لتغطية تكاليف إنشاء المشروعات. وفي هذا السياق، قدم بنك التصدير والاستيراد الأميركي في شهر يونيو 2025 قرضاً بقيمة 120 مليون دولار لتطوير مشروع "Tanbreez" للمعادن النادرة الواقع في جنوب جزيرة جرينلاند، كما قام صندوق التصدير والاستثمار الدنماركي بزيادة حصته في شركة "Amaroq" الكندية المالكة لمحفظة من مواقع المعادن الحيوية في جنوب الجزيرة، وأبدى اهتماماً أيضاً بتمويل مشروع "Amitsoq" للجرافيت الذي تم تصنيفه كمشروع استراتيجي للاتحاد الأوروبي، مما أتاح للمشروع الحصول على التمويل والدعم اللازم. ووقع الاتحاد الأوروبي وحكومة جزيرة جرينلاند في نوفمبر 2023 مذكرة تفاهم لإقامة شراكة استراتيجية تهدف إلى تطوير سلاسل قيمة مستدامة للمعادن الحرجة، بما يعزز أمن الإمدادات الأوروبية ويدعم التحول الأخضر.

ومن جانبها، تتطلع الصين بدورها إلى المعادن الأرضية النادرة في جزيرة جرينلاند، حيث دخلت شركة "Leshan Shenghe" الصينية للمعادن الحرجة في شراكة مع حكومة جرينلاند في عام 2016، لتستحوذ على حصة بلغت 10.5% من مشروع منجم "Kvanefjeld". كما قامت شركة "Shenghe Resource" الصينية في يناير 2019، بتأسيس شركة مشتركة مع شركات تابعة للمؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية لإنشاء مشروعات لتجارة ومعالجة المعادن الأرضية النادرة، ولكن قوانين جزيرة جرينلاند عطلت أي تقدم فعلي لتلك المشروعات حتى الآن.

تجدُر الإشارة إلى أن أنشطة التنقيب عن النفط الخام بدأت في جزيرة جرينلاند مُنذ سبعينيات القرن الماضي، بمشاركة شركات كبرى مثل شل وشيفرون وإكسون موبيل وإيني، غير أن معظم هذه الأنشطة لم تُسفر عن نتائج. ووفقاً لتقرير صادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2007، يُحتمل أن يحتوي باطن الأرض في شمال شرق جزيرة جرينلاند على ما يصل إلى 31.4 مليار برميل من النفط المكافئ. وفي عام 2021، قررت حكومة جرينلاند تعليق إصدار تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية، بعد أن خلصت إلى أن التكلفة البيئية والاقتصادية لاستمرار هذا النشاط مرتفعة للغاية مقارنة بالفوائد المحتملة، وأن تداعيات استخراج النفط تتعارض مع أهداف حماية البيئة. وتكمُن أهم صلة في الوقت الحالي بين جزيرة جرينلاند وأسواق النفط العالمية في البعد الجيوسياسي، حيث يمنحها موقعها في القطب الشمالي أهمية استراتيجية في مراقبة الممرات البحرية التي قد تصبح

مستقبلاً طرقاً لتجارة النفط في ظل بدء ذوبان الجليد، لا سيما بين روسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، بسبب الاحترار العالمي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن فهم سبب تلويح الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة الاستحواذ على جزيرة جرينلاند، حيث تمثل تلك الجزيرة ركيزة محتملة نظرياً لإعادة تشكيل سلاسل إمداد المعادن الحرجة بعيداً عن هيمنة الصين التي تستحوذ على 70% من إنتاج المعادن النادرة، و90% من عمليات المعالجة، بما يعزز استقلالية القرار الاقتصادي والتكنولوجي للولايات المتحدة، ويحد من المخاطر الجيوسياسية التي قد تهدد مستقبل الصناعات الاستراتيجية في ظل تصاعد التنافس العالمي. وفي إطار الاعتبارات الاستراتيجية الأعمق، يأتي هذا التوجه الأمريكي تماشياً مع استراتيجية الأمن القومي المُعلنة في ديسمبر 2025، والتي استندت إلى مبدأ "Monroe"، بوصفه إحدى ركائز السياسة الخارجية الأميركية منذ أكثر من قرنين، حيث يُنظر إلى نصف الكرة الأرضية الغربي، الذي يُعد القطب الشمالي سقفه الجغرافي، باعتباره منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت بالفعل في السادس من يناير 2026 عن بدء دراسة الخيارات المطروحة للاستحواذ على جزيرة جرينلاند – بما في ذلك الخيار العسكري. هذا ويُذكر أن الدنمارك قامت في عام 1917 ببيع جزر الهند الغربية الدنماركية (جزر العذراء - Saint Thomas و Saint John و Saint Croix) إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 25 مليون دولار من العملات الذهبية، بعد نحو 50 عاماً من المفاوضات. وفي المقابل، فإن وجود ممر مائي آمن عبر القطب الشمالي، يمتد في معظمه من الصين شمالاً مروراً بروسيا وصولاً إلى أسواق أوروبا، سيمثل شرياناً تجارياً واستراتيجياً للصين في حال تنامي التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا وقد أطلقت الصين في عام 2018 مشروع طريق الحرير القطبي بهدف ربط الصين بأوروبا عبر طرق القطب الشمالي التي تُعد أسرع بأكثر من 20 يوماً من الطرق التقليدية عبر قناة السويس أو حول طريق رأس الرجاء الصالح، وقد يُحدث هذا الطريق تحولاً جذرياً في قطاع الشحن العالمي. وعليه، فإن التنافس حول جزيرة جرينلاند لا يقتصر على مواردها المعدنية فحسب، بل يعكس توجه أوسع لإعادة رسم خرائط النفوذ الاقتصادي وسلاسل الإمدادات العالمية، في مرحلة تتداخل فيها اعتبارات أمن الطاقة والجغرافيا السياسية بشكل غير مسبوق.

المصادر:

- ABC News, Why does Trump want Greenland and why is it so important?, 7 January 2026.
- Arctic today, Greenland warns it may turn to China if US and EU shun mining investments, 27 May 2025.
- Belt and road portal, China's Fujian launches first Arctic shipping route to Europe, 22 September 2025.
- China's Resource Risks, Raring to Go Mining in Greenland: Shenghe and the Kvanefjeld Rare Earth Project, 31 August 2020.
- European Commission, EU and Greenland sign strategic partnership on sustainable raw materials value chains, 30 November 2023.
- History, The U.S. Bought 3 Virgin Islands from Denmark. The Deal Took 50 Years, 28 May 2025.
- Innovation News Network, The Kvanefjeld project: A potential world-class supplier of rare earths, 12 January 2024.
- Reuters, Greenland ends unsuccessful 50-year bid to produce oil, 16 July 2021.
- S&P Global, Greenland govt opens doors to global miners amid tense geopolitical backdrop, 10 September 2025.
- The Prime Minister's Office of Denmark, Greenland.
- The Telegraph, Why does Donald Trump actually want Greenland?, 6 January 2026.
- World Nuclear News, New Chinese JV for rare earth minerals from Greenland, 23 January 2019.